

القرار ٢٦٢٥ (الدورة ٢٥)

اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات
الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٨١٥ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ،
وقرارها ١٩٦٦ (الدورة ١٨) المتخذ في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣ ، وقرارها ٢١٠٣
(الدورة ٢٠) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وقرارها ٢١٨١ (الدورة ٢١)
المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، وقرارها ٢٣٢٧ (الدورة ٢٢) المتخذ في
١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ، وقرارها ٢٤٦٣ (الدورة ٢٣) المتخذ في ٢٠ كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٦٨ ، وقرارها ٢٥٣٣ (الدورة ٢٤) المتخذ في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ ،
وهي القرارات التي اكدت فيها اهمية الانماء التدريجي لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات
الودية والتعاون بين الدول وتدوينها ،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات
الودية والتعاون بين الدول (١) ، التي اجتمعت في جنيف من ٣١ آذار (مارس) الى
١ أيار (مايو) ١٩٧٠ .

وان تشدد على الأهمية الكبرى لميثاق الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين وانماء
العلاقات الودية والتعاون بين الدول ،

وان تشعر باقتناع عميق بأن اعتماد اعلان بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات
الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الامم المتحدة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للامم
المتحدة سوف يساهم في تعزيز السلم العالمي ويكون من معالم طريق انماء القانون الدولي
والعلاقات بين الدول ، وتعزيز حكم القانون بين الدول ، وخاصة تطبيق المبادئ التي يتضمنها
الميثاق تطابقا عالميا ،

وان ترى أن نشر نص الاعلان على نطاق واسع أمر مستصوب ،

١ - تعتمد اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول
وفقا لميثاق الامم المتحدة ، المرفق نصه بهذا القرار ؛

٢ - وتعرب عن تقديرها للجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم

الودية والتعاون بين الدول لما انجزته من اعمال اسفرت عن وضع صيغة الاعلان ؛
٣ - وتوصي ببذل كل الجهود لكي يصبح الاعلان معروفا للجميع .

الجلسة العامة ١٨٨٣
٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠

المرفق

اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة
بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول

د بياجئة

ان الجمعية العامة ،

ان تؤكد من جديد ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة من أن صيانة السلم والامن الدوليين
وانماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول من مقاصد الامم المتحدة الاساسية ،

وان تتوه بأن شعوب الامم المتحدة قد عقدت العزم على اخذ نفسها بالتسامح والعيش معا
في سلام وحسن جوار ،

وان تذكر أهمية صيانة وتعزيز السلم الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام
عقوق الانسان الاساسية ، واهمية انماء العلاقات الودية بين الدول بغض النظر عن نظمها السياسية
والاقتصادية والاجتماعية ومستويات نمائها ،

وان تذكر كذلك الأهمية الكبرى لميثاق الامم المتحدة في تعزيز حكم القانون بين الامم ،

وان ترى ان المراعاة الصادقة لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون
بين الدول وتنفيذ الالتزامات التي اضطلعت بها الدول تنفيذاً يحدوه حسن النية ، طبقاً للميثاق ،
امر ذو أهمية قصوى لصيانة السلم والامن الدوليين ولتحقيق مقاصد الامم المتحدة الاخرى ،

وان تلاحظ أن التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي طرأت على العالم
منذ اقرار الميثاق والتقدم العلمي الذي شهدته في تلك الفترة قد زادت من أهمية هذه المبادئ
ومن ضرورة تطبيقها بصورة افضل في سلوك الدول حيثما مارسته ،

وان تشير الى المبدأ المستقر القاضي بأن الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والاجرام
السماوية الاخرى، غير قابل للتملك القومي بدعوى السيادة أو بطريق الاستخدام او وضع اليا

او الاعتلال او بأية وسيلة اخرى ، وان تأخذ بعين الاعتبار ان النظر جار في الامم المتحدة فسي امر اقرار نصوص اخرى مناسبة مستوحاة من الروح ذاتها ،

واقترعا منها بأن مراعاة الدول الدقيقة للالتزام القاضي بعدم التدخل في شئون اية دولة اخرى هو شرط أساسي لضمان عيش الامم معا في سلام ، لأن ممارسة اي شكل من اشكال التدخل أمر لا يقتصم على غرق الميثاق روحا ونصا ، بل يؤدي كذلك الى خلق حالات تهدد السلم والامن الدوليين ،

وان تشير الى واجب الدول في الامتناع في علاقاتها الدولية عن ممارسة الاكراه العسكري او السياسي او الاقتصادي او غير ذلك من اشكال الاكراه الموجه ضد الاستقلال السياسي او السلامة الإقليمية لأية دولة ،

وان ترى من الضروري ان تمتنع جميع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها ضد السلامة الإقليمية او الاستقلال السياسي لأية دولة او على اي وجه آخر يتنافى مع مقاصد الامم المتحدة ،

وان ترى من الضروري ايضا ان تفضّر جميع الدول منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية وفقا للميثاق ،

وان تؤكد من جديد الأهمية الأساسية لمبدأ المساواة في السيادة ، وفقا للميثاق ، وان تشدد على ان مقاصد الامم المتحدة لا يمكن ان تتحقق الا اذا تمتعت الدول بالمساواة في السيادة ، وانما لبت في علاقاتها الدولية مقتضيات هذا المبدأ تلبية تامة ،

واقترعا منها بأن اغتاع الشعوب لاستعباد الاجنبي وسيطارته واستغلاله يشكل عقبة رئيسية في سبيل تحقيق السلم والامن الدوليين ،

واقترعا منها بأن مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها بنفسها يشكل مساهمة هامة في بناء القانون الدولي المعاصر ، وان تطبيق هذا المبدأ بصورة فعالة امر ذو أهمية كبرى لتميز العلاقات الودية بين الدول على اساس احترام مبدأ المساواة بينها في السيادة ،

واقترعا منها بالتالي بأن كل محاولة تستهدف التفويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأية دولة او بلد او النيل من الاستقلال السياسي لأية دولة او بلد تتنافى مع مقاصد الميثاق ومبادئه ،

وان تنظر بعين الاعتبار الى احكام الميثاق في مجموعها ، وتأخذ في حسابها دور مختلف القرارات المتصلة بمحتوى المبادئ والتي اتخذتها هيئات الامم المتحدة المختصة ،

وان ترى ان الانماء التدريجي للمبادئ الواردة أدناه وتدوينها ، عرضا على ضمان تطبيقها على وجه افعال في المجتمع الدولي ، امر من شأنه تعزيز تحقيق مقاصد الامم المتحدة :

(أ) مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ،

(ب) مبدأ فرض الدول لمنازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والأمن الدوليين ولا العدل للخطر ،

(ج) واجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما وفقاً للميثاق ،

(د) واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقاً للميثاق ،

(هـ) مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها بنفسها ،

(و) مبدأ المساواة في السيادة بين الدول ،

(ز) مبدأ تنفيذ الدول للالتزامات التي تضطلع بها طبقاً للميثاق تنفيذاً يحدوه حسن النية ،

وقد نظرت في مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ،

١ - تعلن رسمياً المبادئ الآتية :

مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة

على كل دولة واجب الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي نحو آخر يتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة . ويشكل مثل هذا التهديد باستعمال القوة أو هذا الاستعمال لها انتهاكاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ، ولا يجوز أبداً أن يتخذ وسيلة لتسوية المشاكل الدولية .

وتشكل الحرب العدوانية جريمة ضد السلم تترتب عليها مسئولية بمقتضى القانون

الدولي .

وطبقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، على الدول واجب الامتناع عن الدعوة للحروب

العدوانية .

وعلى كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة واستعمالها لغرق الحدود

الدولية القائمة لدولة أخرى أو اتخاذ ذلك وسيلة لحل المنازعات الدولية بما فيها المنازعات

المتعلقة بأقاليم الدول وحدودها .

وعلى كل دولة كذلك، واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها لخرق الخطوط الدولية الفاصلة، مثال ذلك خطوط الهدنة، التي تكون مقررة في اتفاق دولي أو بناء على اتفاق دولي وهي أحد اطرافه أو يقع عليها لاسباب اخرى واجب احترامه . ولا يجوز أن يؤول شيء مما تقدم على انه يمثل إضراراً بمواقف الاطراف المعنيين فيما يتعلق بمركز وآثار مثل هذه الخطوط . عسب مجموعة القواعد والاحكام الخاصة المطبقة عليها، او على انه يؤثر على طبيعتها المؤقتة .

وعلى الدول واجب الامتناع عن الاعمال الانتقامية التي تنطوي على استعمال القوة .

وعلى كل دولة واجب الامتناع عن كل عمل قسري يكون فيه حرمان للشعوب المشار اليها فسي صياغة مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحققها في تقرير مصيرها بنفسها، من حقها في تقرير مصيرها بنفسها وفي الحرية والاستقلال .

وعلى كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم او تشجيع تنظيم القوات غير النظامية او العصابات المسلحة، بما في ذلك المرتزقة، للاغارة على اقليم دولة اخرى .

وعلى كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم اعمال الحرب الاهلية او الاعمال الارهابية في دولة اخرى، او التحريض عليها، او المساعدة او المشاركة فيها، او قبول تنظيم نشاطات في داخل اقليمها تكون موجهة الى ارتكاب مثل هذه الاعمال عندما تكون الاعمال المشار اليها في هذه الفقرة منطوية على تهديد باستعمال القوة أو على استعمال لها .

لا يجوز اخضاع اقليم اية دولة لا احتلال عسكري ناجم عن استعمال القوة خلافا ل احكام الميثاق . ولا يجوز اكتساب اقليم اية دولة من قبل دولة اخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة او لاستعمالها . ولا يجوز الاعتراف بشرعية اى اكتساب اقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها . ولا يجوز أن يؤول شيء مما تقدم على انه يمس :

(أ) احكام الميثاق او اى اتفاق دولي سابق على النظام الذى جاء به الميثاق ونافذ بمقتضى القانون الدولي ؛

(ب) او سلطات مجلس الامن المقرة بموجب الميثاق .

وعلى جميع الدول ان تواصل التفاوض بحسن نية لعقد معاهدة عالمية في وقت مبكر بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة، وان تعمل جاهدة على اتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف التوترات الدولية وتوطيد الثقة بين الدول .

وعلى جميع الدول ان تفي بحسن نية بالتزاماتها الناشئة عن مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها عامة والمتعلقة بصيانة السلم والامن الدوليين، وان تعمل على زيادة فعالية نظام الامم المتحدة للأمن، القوائم على الميثاق .

ولا يجوز تأويل شيء مما ورد في الفقرات السابقة على انه يتضمن بأية صورة من الصور توسيعا او تضيقا لنطاق احكام الميثاق المتعلقة بالحالات التي يكون استعمال القوة فيها مشروعا .

مبدأ فض الدول لمنازعاتها الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والامنين الدوليين ولا العدل للخطر

على كل دولة ان تفض منازعاتها الدولية مع الدول الاخرى بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والامن الدوليين ولا العدل للخطر .

وعلى الدول ، بالتالي ، ان تلتزم تسوية منازعاتها الدولية تسوية مبكرة عادلة بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الى الوكالات والاتفاقات الاقليمية او غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها . وعلى الاطراف في التماسهم مثل هذه التسوية ان يتفقوا على الوسائل السلمية التي تتلاءم وظروف النزاع وطبيعته .

وعلى اطراف النزاع ، عند الاخفاق في التوصل الى حل بأية وسيلة من الوسائل السلمية المشار اليها اعلاه ، واجب الاستمرار في تلمس تسوية للنزاع بوسائل سلمية اخرى يتفق عليها فيما بينهم . وعلى الدول الاطراف في أى نزاع دولي ، وسائر الدول كذلك ، ان تمتنع عن اتيان اى عمل قد يؤدي الى تفاقم الحالة بصورة تعرض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر ، وعليها ان تتصرف وفقا لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

ويجب ان تفض المنازعات الدولية على اساس المساواة في السيادة بين الدول ووفقا لمبدأ حرية اختيار الوسائل . ولا يعتبر الالتجاء الى اجراء للتسوية تتفق عليه الدول بحرية فيما يتعلق بالمنازعات ، العالية او المستقبلية ، التي تكون طرفا فيها ، او قبول مثل هذا الاجراء ، متنافيا مع مبدأ المساواة في السيادة .

وليس في مضمون الفقرات السابقة ما يخلل باحكام الميثاق المنطبقة ، ولا سيما تلك المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، او اى تقييد لها .

المبدأ الخاص بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما

وفقا للميثاق

ليس لأية دولة او مجموعة من الدول ان تتدخل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأى سبب كان ، في الشؤون الداخلية او الخارجية لأية دولة اخرى . وبالتالي فان التدخل المسلح وكافة اشكال التدخل او محاولات التهديد الاخرى التي تستهدف شخصية الدولة او عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية تمثل انتهاكا للقانون الدولي .

ولا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية او السياسية او اى نوع آخر من التدابير ، او تشجيع استخدامها ، لا كراه دولة اخرى على النزول عن ممارسة حقها في السيادة وللحصول منها

على اية مزايا . كما انه لا يجوز لأية دولة تنظيم النشاطات الهدامة او الارهابية او المسلحة الرامية الى قلب نظام الحكم في دولة اخرى بالصنف ، او مساعدة هذه النشاطات ، او التحريض عليها ، او تمويلها ، او تشجيعها ، او التفاوض عنها ، او التدخل في حرب اهلية ناشبة في اية دولة اخرى .

ويشكل استعمال القوة لحرمان الشعوب من هويتها القومية خرقا لحقوقها غير القابلة للتصرف وغرقا لمبدأ عدم التدخل .

ولكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون اى تدخل من جانب اية دولة اخرى .

ولا يجوز أن يؤول شيء مما ورد في الفقرات السابقة على انه يتضمن مساسا باحكام الميثاق المتصلة بصيانة السلم والامن الدوليين .

واجب الدول في التعاون بعضها مع بعض وفقا للميثاق

على الدول ، بغض النظر عن الاختلافات فسي نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واجب التعاون بعضها مع بعض في شتى مجالات العلاقات الدولية ، وذلك من اجل صيانة السلم والامن الدوليين وتعزيز الاستقرار والتقدم الاقتصادي على الصعيد الدولي والرفاه العام للامم والتعاون الدولي المجرد من التمييز على اساس هذه الاختلافات .

وتحقيقا لهذا الغرض :

(أ) على الدول ان تتعاون مع الدول الاخرى لصيانة السلم والامن الدوليين ؛

(ب) على الدول ان تتعاون في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ومراعاتها ، وفي القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري وجميع اشكال التعصب الديني ؛

(ج) على الدول ان تسير في علاقاتها الدولية في لميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشدية والتجارية وفقا لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل ؛

(د) على الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تتعاون ، مجتمعة او منفردة ، في العمل مع الامم المتحدة وفقا لاحكام الميثاق المتصلة بالموضوع .

وعلى الدول ان تتعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي ميدان العلم والتكنولوجيا ، وان تتعاون كذلك في تشجيع التقدم الثقافي والتعليمي على الصعيد الدولي . وعلى الدول ان تتعاون في تعزيز النمو الاقتصادي في جميع انحاء العالم ، وخاصة في البلدان المتنامية .

مبدأ تساوى الشعوب فى حقوقها وحقها فى تقرير مصيرها بنفسها

لجميع الشعوب ، بمقتضى مبدأ تساوى الشعوب فى حقوقها وحقها فى تقرير مصيرها بنفسها المكرس فى ميثاق الامم المتحدة ، الحق فى ان تحدد ، بحرية و دون تدخل خارجي ، مركزها السياسي ، وفى ان تسمى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، وعلى كل دولة واجب احترام هذا الحق وفقا لحكام الميثاق .

وعلى كل دولة واجب العمل ، مشتركة مع غيرها أو منفردة ، على تحقيق مبدأ تساوى الشعوب فى حقوقها وحقها فى تقرير مصيرها بنفسها ، وفقا لحكام الميثاق ، وتقديم المساعدة الى الامم المتحدة فى الاضطلاع بالمسئوليات التى القاها الميثاق على عاتقها فيما يتعلق بتطبيق هذا المبدأ ، وذلك فى سبيل :

(أ) تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول ؛

(ب) وانهاء الاستعمار على وجه السرعة وفقا لرغبة الشعوب المعنية بالأمر العرب عنها بحرية ؛

علما بأن اخضاع الشعوب لاستعباد الاجنبى وسيطرته واستغلاله يمثل انتهاكا لهذا المبدأ كما يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ، وهو يناقض الميثاق .

وعلى كل دولة واجب العمل ، مشتركة مع غيرها أو منفردة ، على تعزيز الاعترام العالمى الفعال لحقوق الانسان والحريات الاساسية طبقا للميثاق .

ويكون انشاء شعب من الشعوب لدولة مستقلة ذات سيادة ، أو ارتباطه ارتباطا حرا بدولة مستقلة ، أو اندماجه الحرفى هذه الدولة ، أو اكتسابه اى مركز سياسى آخر يحدده بنفسه بحريسة إعمالا من جانبه لحقه فى تقرير مصيره بنفسه .

وعلى كل دولة واجب الامتناع عن اتيان اى عمل قسرى يحرم الشعوب المشار اليها اعلاه فى صياغة هذا المبدأ من حقها فى تقرير مصيرها بنفسها ومن حريتها واستقلالها . ويحق لهذه الشعوب ، فى مناهضتها لمثل هذه الاعمال القسرية وفى مقاومتها لها ، سعيا الى ممارسة حقها فى تقرير مصيرها بنفسها ، ان تلتزم وان تتلقى المساندة وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه .

ولاقليم المستعمرة أو الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتى ، بمقتضى الميثاق ، مركز منفصل ومتميز عن اقليم الدولة القائمة بادارته ؛ ويظل هذا المركز المنفصل والتميز بمقتضى الميثاق قائما حتى تتم ممارسة شعب المستعمرة أو الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتى لحقه فى تقرير مصيره بنفسه وفقا للميثاق ، ولا سيما لمقاصد الميثاق ومبادئه .

ولا يجوز أن يؤول شيء مما ورد فى الفقرات السابقة على انه يرخص بأى عمل أو يشجع على اى عمل من شأنه ان يمزق أو يخل جزئيا أو كليا بالسلامة الاقليمية او الوحدة السياسية للدول المستقلة

ذات السيادة التي تلتزم في تصرفاتها مبدأ تساوى الشعوب في حقوقها وعقها في تقرير مصيرها
بنفسها الموضوع أعلاه والتي لها بالتالي حكومة تمثل شعب الاقليم كله دون تمييز بسبب المنصـر
او العقيدة أو اللون .

وعلى كل دولة ان تمتنع عن اتيان اى عمل يستهدف التقيؤز الجزئي او الكلي للوحدة القومية
والسلامة الاقليمية لأية دولة اخرى أو بلد آخر .

مبدأ المساواة في السيادة بين الدول

تتمتع جميع الدول بالمساواة في السيادة . ولها حقوق وواجبات متساوية ، وهي اعضاء متساوية
في المجتمع الدولي بغض النظر عن الاختلافات ذات الطبيعة الاقتصادية او الاجتماعية أو السياسية
أو غيرها .

وتتضمن المساواة في السيادة العناصر الآتية بوجه خاص :

(أ) الدول متساوية من الناحية القانونية ؛

(ب) تتمتع كل دولة من الدول بالحقوق الملازمة للسيادة الكاملة ؛

(ج) على كل دولة واجب احترام شخصية الدول الاخرى ؛

(د) حرمة السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدولة ؛

(هـ) لكل دولة الحق في ان تختار وان تنمي بحرية نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية
والثقافية ؛

(و) على كل دولة واجب تنفيذ التزاماتها الدولية تنفيذا كاملا يحدوه حسن النية والمعيش
في سلام مع الدول الاخرى .

مبدأ تنفيذ الدول للالتزامات التي تضطلع بها طبقا للميثاق تنفيذا يحدوه حسن النية

على كل دولة واجب تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها طبقا لميثاق الامم المتحدة تنفيذا
يحدوه حسن النية .

وعلى كل دولة واجب تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها طبقا لمبادئ القانون الدولي وقواعده
المعترف بها عامة تنفيذا يحدوه حسن النية .

وعلى كل دولة واجب تنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها طبقا لاتفاقات دولية متفقة مع مبادئ
القانون الدولي وقواعده المعترف بها عامة تنفيذا يحدوه حسن النية .

وانا تعارضت الالتزامات الناشئة عن اتفاقات دولية مع التزامات اعضاء الامم المتحدة بمقتضى
ميثاق الامم المتحدة ، تكون الأ رجحية لالتزاماتهم طبقا للميثاق .

جزء عام

٢ - وتعلن أن :

المبادئ المبينة اعلاه ، مترابطة في تفسيرها وتطبيقها ويؤول كل مبدأ منها في ضوء المبادئ الاخرى .

لا يجوز أن يؤول شيء مما ورد في هذا الاعلان على انه يخل على اى وجه من الوجوه بأحكام الميثاق أو بالحقوق والواجبات المترتبة على الدول الاعضاء بمقتضى الميثاق أو بحقوق الشعوب المقررة بمقتضى الميثاق ، وذلك مع مراعاة صياغة تلك الحقوق الواردة في هذا الاعلان .

٣ - وتعلن كذلك أن :

مبادئ الميثاق التي يتضمنها هذا الاعلان تمثل المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، وهي تناشد بالتالي جميع الدول ان تسترشد بهذه المبادئ في سلوكها الدولي وان تنمي علاقاتها المتبادلة على اساس المراعاة الدقيقة لهذه المبادئ .

القرار ٢٦٣٤ (الدورة ٢٥)

تقرير لجنة القانون الدولي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها الثانية والعشرين (٢) ،

وان تؤكد على ضرورة متابعة تدوين القانون الدولي وانماه التدرجي لجعله وسيلة افعل لتنفيذ المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، ولاعطاء مزيد من الاهمية لدوره في العلاقات بين الامم ،

وان تلاحظ مع التقدير أن لجنة القانون الدولي اكملت ، خلال دورتها الثانية والعشرين ، وضع مشروع المواد المؤقت بشأن العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية ، وواصلت النظر في المسائل المتصلة بتدوين القانون الدولي وانماه التدرجي في موضوعي خلافة الدول فيما يتعلق بالمعاهدات ومسئولية الدولة ، وضمت برنامج اعمالها مسألة المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية أو بين منطمتين أو أكثر من المنظمات الدولية ، وفقا لتوصية الجمعية العامة في قرارها ٢٥٠١ (الدورة ٢٤) المتخذ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ ،

(٢) المرجع الاخير ، الملحق رقم ١٠ (A/8010/Rev.1) .